

ووضع حد للبطالة والفقر وانعدام الأمان الاقتصادي، وضمان حق كل إنسان في العمل والحياة الكريمة.

3. إقرار ضمان اجتماعي شامل للعاطلين عن العمل، وتأمين حياة كريمة لمن لا يستطيعون الحصول على عمل، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية بما يضمن الحقوق الأساسية للجميع.

4. ضمان الأجور والرواتب والتقاعد اللائق، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال والموظفين والمتقاعدين، ورفض تحميلهم أعباء الأزمات الاقتصادية والسياسات الحكومية الفاشلة.

5. محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين واصابتهم بجروح وقمعهم، والكشف عن جميع المتورطين في جرائم قتل منتفضي تشرين-أكتوبر، وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان حق عائلات الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة.

6. ضمان التعليم المجاني لكل المراحل الدراسية، وضمان تكافؤ فرص الحصول على تعليم جيد لجميع المواطنين، بصرف النظر عن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

7. ضمان الحق في السكن وتوفير إيجارات مناسبة

8. ضمان الرعاية الصحية والأدوية المجانية

9. الاعتراف الرسمي بقيمة وأهمية العمل الرعائي الذي تقوم به النساء

10. إنهاء السلطة الطائفية ونظام المحاصصة القومية والطائفية الذي تستمد شرعيته منه وتستند عليه، وإقامة دولة علمانية تفصل الدين عن الدولة، وتضمن الحرية والمساواة والحقوق الفردية والاجتماعية، وتضمن حق الإنسان في اختيار نمط حياته ومعتقداته دون تدخل من الدولة أو القوى الدينية والقومية.

11. ضمان حرية التظاهر والتتظيم والإضراب والتعبير، واحترام حق العمال والجماهير في الدفاع عن مصالحهم، ومواجهة محاولات إخضاع الحركة الاحتجاجية والنقابية وإسكات الأصوات المعارضة.

إن انتفاضة أكتوبر لم تكن حدثاً عابراً في تاريخ العراق الحديث، بل كانت تعبيراً عن صراع اجتماعي وسياسي عميق بين جماهير تسعى إلى حياة حرة وكريمة، ومنظومة حاكمة تدافع عن مصالحها وامتيازاتها على حساب المجتمع. وقد أثبتت السنوات الماضية أن تغيير الوجه في السلطة، من دون المساس بأسس النظام السياسي والاقتصادي القائم، لا يمكن أن يحقق تطلعات الجماهير.

إن الطريق إلى تحقيق مطالب تشرين-أكتوبر لا يمر عبر التعويل على وعود القوى الحاكمة، بل عبر تنظيم نضال العمال والشباب والعاطلين عن العمل والنساء وسائر الفئات المتضررة، وتوحيد صفوفهم في حركة جماهيرية مستقلة، تفرض مطالبها وتنتزع حقوقها من السلطة.

في الذكرى السابعة لانتفاضة أكتوبر، يجدد الحزب الشيوعي العمالي العراقي عهده بمواصلة النضال من أجل الأهداف التي خرجت الجماهير إلى الشوارع والساحات لتحقيقها، ويدعو جميع المنظمات العمالية والقوى التحررية والجماهير التواقفة للحرية والمساواة إحياء ذكرى انتفاضة تشرين-أكتوبر. إن الدماء التي سُفكت تستصرخنا كي لا نسمح بتحويل تضحياتهم إلى صفحة منسية، وكي تبقى مطالبهم حية في نضالنا اليومي ضد البطالة والفقر والغلاء والقمع والتمييز.

المجد للمضحين بحياتهم في انتفاضة تشرين-أكتوبر!

الحرية للمعتقلين على خلفية النضال والاحتجاج!

عاشت انتفاضة تشرين-أكتوبر، وعاش نضال العمال والجماهير من أجل مجتمع حر وعلمي ومتساوٍ ومرفح!

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

22-10-2025

في الذكرى السابعة لانتفاضة أكتوبر لم تسقط مطالب المنتفضين، ولن تتوقف معركة الحرية والمساواة والرفاه!

تحل الذكرى السابعة لانتفاضة تشرين-أكتوبر، الانتفاضة الجماهيرية العظيمة التي هزّت أركان السلطة الطائفية بل وكل النظام السياسي القائم في العراق، إذ خرج فيها مئات الآلاف من الشباب والعمال والكادحين والجماهير المحرومة، مطالبين بالعمل والحياة الكريمة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وإنهاء نظام المحاصصة القومية والطائفية والسلطة الطائفية، وإقامة دولة علمانية تفصل الدين عن الدولة، وتضمن الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية لجميع المواطنين، بعيداً عن أي تمييز جنسياً كان أم قومياً أم دينياً أم مذهبياً.

لقد دفعت جماهير العراق ثمناً باهظاً في هذه الانتفاضة. فقد سقط نحو 800 شاب قتلى برصاص المليشيات والقوات الامنية، وأصيب آلاف آخرون، لأنهم طالبوا بحقوق بديهية: كفرصة عمل تضمن لهم حياة كريمة، ونظاماً للضمان الاجتماعي يحمي العاطلين عن العمل، ومستقبلاً لا تتحكم فيه أحزاب الإسلام السياسي والقوى القومية الطائفية ومصالحها وعملياتها التي تعتمد على السلب والنهب، فلم يحمل هؤلاء الشباب السلاح من أجل السلطة أو الامتيازات، بل خرجوا بشكل سلمي إلى الشوارع والساحات مطالبين بالعيش بحرية وكرامة، وبمجتمع لا يُحرّم فيه الإنسان من حقوقه بسبب انتمائه القومي أو الديني أو المذهبي.

وبعد مضي سبع سنوات، ما زالت المطالب التي فجّرت الانتفاضة قائمة، فيما تواصل معاناة الجماهير العمالية والكادحة والشباب العاطل عن العمل، إذ لم تحقق السلطة القائمة أي هدف مما خرجت الجماهير المحرومة من أجله، ولم تتخلّ عن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع ملايين الناس إلى الفقر والبطالة وانعدام الأمان المعيشي. بل إن الهجمة الأخيرة التي تشنها الحكومة على المستوى المعيشي لجماهير العراق، من خلال تخفيض قيمة الدينار وما ترتب عليه من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وتكاليف المعيشة، تكشف مجدداً عن الطبيعة الطبقيّة لهذه السلطة، وعن استعدادها لتحميل العمال والموظفين والمتقاعدين والفئات الفقيرة أعباء أزماتها وسياساتها الاقتصادية.

إن الحكومة التي تعجز عن توفير فرص العمل والخدمات العامة والضمان الاجتماعي، لا تتردد في اتخاذ قرارات تزيد من معاناة الناس وتنتقص من قدرتهم على تأمين متطلبات الحياة. ففي الوقت الذي يُطلب فيه من العمال والكادحين شدّ الأحزمة وتحمل نتائج هذه السياسات، تستمر منظومة الفساد والامتيازات والمحاصصة في حماية مصالح القوى المنتفذة. وهذا هو الوجه الاقتصادي والاجتماعي للمنظومة السياسية نفسها التي واجهت انتفاضة تشرين-أكتوبر بالرصاص والقتل والقمع.

إننا، في الحزب الشيوعي العمالي العراقي، نؤكد أن مطالب انتفاضة تشرين-أكتوبر لم تفقد مشروعيتها، وأن دماء ضحاياها لن تتحول إلى مجرد ذكرى سنوية أو مناسبة لإطلاق الشعارات. إن الوفاء لتلك الانتفاضة يقتضي مواصلة النضال من أجل تحقيق مطالبها، ومواجهة السياسات التي تعمق الفقر والبطالة وانعدام المساواة، والتصدي لكل أشكال القمع والتضييق على حرية التعبير والتظاهر والتنظيم.

وانطلاقاً من ذلك، نؤكد على المطالب الآتية:

1. إلغاء الإجراءات التي تنتقص من القدرة الشرائية للجماهير، والتصدي لارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، واتخاذ إجراءات فعلية لحماية دخول العمال والموظفين والمتقاعدين والفئات محدودة الدخل.
2. توفير فرص عمل حقيقية للشباب والعاطلين عن العمل،

من باريس الى أوروبا من يسرقنا ثم يخوفنا من الفوضى

حسام عبد الحسين

الدولة ليست دائماً محايدة في الصراع الاجتماعي؛ كثيراً ما تعكس سياساتها مصالح أصحاب رأس المال والنفوذ والأراضي الكبيرة والمنصات الرقمية والبنوك. والفساد ليس فقط رشوة فرد، بل نظام كامل يعيد إنتاج الفقر والتفاوت، مثل سياسات عقود وامتيازات تسمح بتركز الثروة والنفوذ. من يملك المصانع والمنصات والتمويل هو من يقرر الأجور والأسعار وشروط العمل. وما نتج عنه بأيدينا يتحول جزء كبير منه إلى ربح لغيرنا. الحكومات تعرف كيف ترد على الاحتجاجات. لا تواجه المطالب فقط، بل تشن هجوماً مضاداً؛ قمع، اتهامات، تشويه، تجنيد مجموعات تدخل بين المحتجين، وتوجيه الرأي العام نحو "السرقنة" و"حماية الممتلكات"، بينما تدفع مطالب الناس إلى الخلف. وتستخدم العاطفة بكلمات مثل "الفوضى" و"الاستقرار". وفي الوقت نفسه توجد شركات ومتاجر وعلامات تجارية هي واجهات لغسل الأموال؛ ملكية شخصية على الورق، لكنها في الحقيقة جزء من شبكة نفوذ.

المجتمع ليس كتلة واحدة. فيه جزء مع السلطة، وجزء معارض، وجزء صامت ينتظر من يخاطبه بصدق. المحرك الحقيقي هو الفارق الطبقي الذي تخلقه السياسات، والفساد المنظم الذي يجعل الشارع الصوت الوحيد. لكن الشارع وحده لا يكفي إذا بقي بلا تنظيم. التغيير يحتاج إلى تنظيم مستقل يربط مطالب الناس اليومية بتغيير علاقات الملكية والسلطة. في الوضع الحالي صار الأمر أوضح، حيث منصات رقمية يملكها قليلون، عقود عمل هشة، ديون، تضخم، أزمة سكن، ومراقبة إلكترونية. ومع ذلك يمكن للوعي أن يتشكل، وللتنظيم المستقل أن يولد. ولا يكفي أن نطلب من السارق أن يحمينا من السرقنة. التغيير الحقيقي لا يبدأ بتبديل الوجوه، بل بمن يملك وسائل الإنتاج والمنصات والقرار، ومن يستفيد من التطور التقني. الحرية الحقيقية ليست في الخوف من الفوضى، بل في إنهاء الاستغلال الذي يجعل الخوف والسرقنة وجهين لنظام واحد.

في فرنسا وأوروبا كل يوم يتم سرقة الناس بأشكال مختلفة؛ أجور قليلة، أسعار ترتفع، إيجارات تآكل الدخل، خصخصة الخدمات، ووظائف بلا حماية، وبيوت غالية جداً. ثم يأتي من استفاد من هذا الوضع ويقول للناس "خافوا من السرقنة"، و"احموا الممتلكات"، و"الفوضى أخطر من الظلم والفساد". وكأن الخوف من الفوضى صار غطاءً ليستمر الظلم. الاحتجاجات والثورات في التاريخ كانت دافعاً للتغيير؛ أسقطت أنظمة، وفرضت قوانين أفضل للناس، وفتحت أبواباً لتغييرات اقتصادية وعلمية. لكن الإعلام الرسمي ينسب الإنجاز لنفسه، وينسى أن الشارع هو الذي دفع الثمن. وفرنسا ليست استثناءً، بل مثال يتكرر في كل المجتمعات، ولها تاريخ طويل من الاحتجاجات، وحكومات تتحدث عن الإصلاح بينما تحافظ على نفس النظام الاقتصادي.

ما يجري في فرنسا وأوروبا ليس مجرد غضب من الغلاء أو إصلاح التقاعد، بل تعبير عن خلل أكبر في النظام الرأسمالي، حيث أصحاب رأس المال يريدون أرباحاً أكثر، وغالباً على حساب أجور الناس وحقوقهم. والسياسات النيوليبرالية، مثل الخصخصة وتجميد الأجور وتحويل المال إلى العسكرية ليست أخطاء عابرة، بل ضرورة للحفاظ على أرباح الطبقة الحاكمة. النتيجة أن الدولة تعجز عن توفير الصحة والتعليم والسكن والخدمات، لأن الربح والأسواق يأتيان أولاً. والاحتجاجات لا تحدث بسبب واحد؛ الشرارة قد تكون رفع سعر وقود أو قانوناً ظالماً. لكن الانفجار الجماهيري يحدث عندما تتراكم المشاكل؛ تضخم، بطالة، أزمة سكن، خدمات سيئة، ثم يدرك الناس أن النظام لم يعد يضمن حتى الحد الأدنى من الحياة الكريمة. عندها تتحول الأزمات المتراكمة إلى فعل جماعي.

بيان مؤتمر الحرية والتغيير

في الذكرى السابعة لانتفاضة تشرين: مطالب الانتفاضة لا تزال مشروعة

المصلحة الفضلى للمحزون.
٥- إطلاق الحريات السياسية والاجتماعية دون قيد أو شرط، وضمان حرية التعبير والتنظيم والتظاهر والإضراب، وإنهاء جميع أشكال القمع والتضييق على الحريات العامة.

٦- التراجع عن خفض قيمة العملة المحلية، ودعم أسعار المحروقات، وإلغاء التعريفات الجمركية التي تزيد الأعباء المعيشية على المواطنين، واتخاذ إجراءات جديّة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة.

٧- ضمان مجانية التعليم في العراق في جميع مراحل، وتوفير مستلزماته، واحترام الحريات السياسية والفكرية للطلبة، وإنهاء القيود المفروضة على نشاطهم وتنظيماتهم المستقلة.

٨- ضمان مجانية الخدمات الصحية، ودعم المستشفيات والمراكز الصحية بالمستلزمات والأدوية والأجهزة والكوادر اللازمة، بما يكفل تقديم الخدمات الطبية لجميع المواطنين دون تمييز.

٩- بناء دولة علمانية في العراق تقوم على أساس الهوية الإنسانية والمواطنة المتساوية، وتفصل الدين عن الدولة ومؤسساتها، وتضمن الحرية والمساواة والحقوق لجميع المواطنين، بعيداً عن التمييز القومي والديني والطائفي والجنسي.

إن مؤتمر الحرية والتغيير، الذي يستمد وجوده ومشروعيته من نضالات الجماهير والتضحيات والدماء الزكية التي سُفكت في انتفاضة تشرين، سيبقى وفياً لمطالب الانتفاضة وأهدافها، و متمسكاً بالنضال من أجل تحقيقها. كما سيواصل العمل من أجل تحقيق حلم العراقيين ببناء دولة علمانية ديمقراطية، تصون الحريات والحقوق، وتحقق المساواة، وتضمن الرفاه والعيش الكريم لجميع أفراد المجتمع.

وفي الذكرى السابعة لانتفاضة تشرين، ندعو جماهير العراق إلى المشاركة الفاعلة في إحياء ذكراها، والتمسك بمطالبها، وتوحيد الصفوف في مواجهة الفقر والبطالة والغلاء والقمع والتمييز، والمضي قدماً في بناء حركة احتجاجية منظمة قادرة على تحويل أهداف الانتفاضة إلى واقع ملموس.

المجد لانتفاضة تشرين والمضحين على دربها
عاش نضال الجماهير من أجل الحرية والمساواة والامان

مؤتمر الحرية والتغيير

23/10/2026

تحلّ علينا الذكرى السابعة لانتفاضة تشرين، وسط تصاعد الضغوط الاقتصادية، وتقلص مساحة الحريات السياسية والاجتماعية، واحتدام الحرب الإقليمية التي تنعكس تداعياتها مباشرة على العراق.

في الذكرى السابعة لانتفاضة تشرين، ما زالت عمليات النهب والسلب، والفساد الإداري والمالي والسياسي، وسياسة الإفكار، وقمع الحريات، والبطالة السرطانية، مستمرة على حالها، بل إنها تفاقمت واتسعت رقعتها. فقد ازدادت مساحة الفقر والعوز، واستمر التعدي على حقوق النساء، وشُرعت العديد من القوانين القروسطية، وألحقت هوية الدولة بالهوية الطائفية المقيتة، على حساب المواطنة والهوية الإنسانية.

في ذكرى الانتفاضة، لا تسقط الجرائم بالتقدم، ولا تُمحى دماء الضحايا بمرور الزمن. فما زالت الحكومات الثلاث المتعاقبة منذ الانتفاضة عاجزة عن الوفاء بوعودها بالكشف عن قتلة المتظاهرين وتقديمهم إلى محاكمات علنية وعادلة، تضمن محاسبتهم وإنزال العقوبات المستحقة بهم. ونؤكد أن هذا الملف لم يُغلق، وأن جماهير العراق لن تتنازل عن حقها في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين وقمعهم.

وانطلاقاً من ذلك، يضع مؤتمر الحرية والتغيير أمام حكومة الزيدى مطالب انتفاضة تشرين، داعياً إلى الاستجابة لها والعمل على تحقيقها، وهذه المطالب هي:

١- محاسبة قتلة المتظاهرين وتقديمهم إلى محاكمات علنية وعادلة، والكشف عن جميع المتورطين في جرائم القتل والقمع.

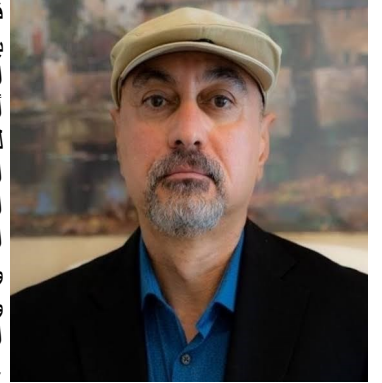
٢- إبعاد العراق عن الصراعات والحروب الإقليمية، واعتماد موقف الحياد، بما يحفظ أرواح العراقيين وأمنهم ومصالحهم، ويحول دون تحويل البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

٣- توفير فرص العمل أو ضمان البطالة لكل شابة وشاب تجاوزا السادسة عشرة من العمر، بما يضمن لهم حياة كريمة ويحميهم من الفقر والتهميش.

٤- إلغاء تعديلات قانون الأحوال الشخصية رقم 188، وإقرار قانون يضمن المساواة التامة بين المرأة والرجل، ويحمي حقوق المرأة والطفل، ويراعي

لماذا الشيوعية كفر وإلحاد؟

سمير عادل



مدينة الكاظمية إلى مقبرة عشرات الشيوعيين الذين تعرّضوا للقتل والتصفية. ومع ذلك، نقول للسيد المحاور إن الفتوى لم تصدر على خلفية الجرائم التي وقعت خلال حركة الشواف، كما يحاول تصوير الأمر، بل جاءت في سياق صراع سياسي واجتماعي أوسع، ارتبط بالتغيرات العميقة التي شهدتها العراق بعد انقلاب 14 تموز/يوليو 1958.

لقد خرج العراق، بعد الانقلاب من منطقة الإسترليني، وانتهى ارتباطه بحلف بغداد الاستعماري. ثم أقرّ قانون الإصلاح الزراعي، الذي استهدف مصادرة مساحات واسعة من أراضي كبار الملاك والإقطاعيين وإعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين الذين عاشوا في ظل علاقات استغلال قاسية، أقرب إلى العبودية.

وبالتزامن مع هذه التحولات، صدر قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، الذي أحدث تغييرات مهمة في الأحوال الشخصية، وأقرّ المساواة بين المرأة والرجل في بعض الحقوق، ونظّم مسائل الزواج والميراث، كما أتاح الزواج بين المسلمين وغير المسلمين وفق شروط قانونية، من دون اشتراط تغيير الدين. وكانت هذه الإصلاحات جزءاً من تحولات اجتماعية وقانونية واسعة استهدفت الحد من سلطة العلاقات التقليدية المتوارثة.

إن هذه الإصلاحات، إلى جانب توزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين، الذين عاش كثير منهم في ظروف بالغة القسوة، كانت من أبرز التحولات التي شهدتها العراق في عهد حكومة عبد الكريم قاسم. وقد تم توزيع الأراضي السكنية على آلاف من المعدمين الذي كانوا يعيشون في مناطق تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الادمية التي سميت حينها (الصراف)، في بغداد التي سميت بمدينة الثورة، التي تغيّر اسمها لاحقاً بعد تغيير السلطة السياسية إلى مدينة صدام، ثم مدينة الصدر بعد الغزو والاحتلال الأميركي للعراق.

وقد دافع الشيوعيون والعلمانيون والثوريون، إلى جانب قوى سياسية واجتماعية أخرى، عن كثير من هذه الإصلاحات، وكان الحزب الشيوعي العراقي في مقدمة القوى التي دعمتها.

إن هذه التحولات السياسية والاجتماعية، وما رافقها من صراع على السلطة والثروة والنفوذ، هي جزء أساسي من السياق الذي ينبغي فهم الفتوى في إطاره، لا اختزالها في رواية انتقائية عن أحداث كركوك والموصل. أي الفتوى جاءت على خلفية تحالف الاقطاع والاستعمار والرجعية القومية والدينية.

لكن السيد المحاور، إما أنه لم يقرأ التاريخ، أو أنه، مثل أقرانه وزملائه، يحاول استغلال الذاكرة الجماعية والرهان على التحريض الاجتماعي، ظناً منه أن استدعاء الفتاوى القديمة كاف لإسكات الخصوم السياسيين.

بمعنى آخر، اقترنت الشيوعية بالدفاع عن المساواة والحرية والرفاه الاجتماعي. دافعت عن العمال والمحرومين، وعن حق الإنسان في العيش الكريم، وعن حرية العقيدة، بما فيها حرية الإلحاد والتدين.

أما الكفر الذي نتمسك به، فهو الكفر بكل ما يعادي الإنسانية والحريات السياسية والفردية؛ الكفر بالسرقة والنهب والظلم الطائفي والقومي، وبالتغيير الديموغرافي القسري، وبالجرائم التي اقترتها الميليشيات، وبكل ما يحطّ من القيم الإنسانية. إنه الكفر بالتمييز ضد المرأة، وبمن يزوّج الطفلات وهنّ في عمر الزهور، ويحرمنهنّ من طفولتهنّ ومستقبلهنّ.

نعم، الشيوعية تكفر بكل هذه الظواهر والقيم التي تسلب الإنسان حريته وكرامته وحقوقه.

فليخبرنا السيد المحاور: إلى أي عقيدة ينتمي، وهو يرى بلداً يجلس على ثروة هائلة، فيما يواجه أزمات مالية واقتصادية متفاقمة، وتطرح فيه الاستدانة من صندوق النقد الدولي، بما قد يرافقها من شروط تقشفية قاسية، بعد تخفيض قيمة العملة المحلية؟ أليست هذه السياسات، إذا مضت في هذا الاتجاه، تهدد بتقليص الدعم الاجتماعي، وإضعاف البطاقة التموينية، وخصخصة ما تبقى من قطاعات الخدمات العامة، وزيادة تكاليف الكهرباء والنقل والاتصالات، والتتصل من مسؤولية الدولة عن توفير أبسط مقومات الحياة؟

ألم يصل بنا الأمر إلى أن يصبح كل شيء سلعة تُباع، حتى ليبدو وكأن الهواء الذي نتنفس سيأتي يوم يُفرض علينا ثمنه؟

فهل عرفت الآن لماذا الشيوعية كفر وإلحاد؟!

في لقاء على فضائية "النهرين"، ضمن برنامج "القرار لكم"، الذي تقدمه الإعلامية المعروفة سحر عباس، تهجم أحد المحاورين، المدافعين والمروجين للإطار التنسيقي-المظلة السياسية الطائفية لأحزاب الإسلام السياسي الشيعي وميليشياتها التي تدير السلطة السياسية في العراق- بشكل هستيري، ومن دون الالتزام بأدب الحوار واحترام الاختلاف السياسي وحرية الرأي، على محاوره حسين النجار، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، محاولاً إثبات

حقانيته الزائفة والكاذبة، وكأنه اكتشف قانون الجاذبية، عبر استحضار الذاكرة التاريخية السياسية العراقية وتذكيرنا بفتوى "الشيوعية كفر وإلحاد"، بهدف إخضاع مخالفه السياسي عن طريق الترهيب والتحريض الاجتماعي ضده.

وهنا لا بد من التوقف عند هذا النوع من أساليب الحوار.

للهولة الأولى، قد يستغرب المرء أن يصدر هذا النوع من الخطاب من المدافعين عن الإطار التنسيقي الذي يمكّن بزمam السلطة، وأن يتخذ من التهجم على الشيوعية والاستناد إلى فتوى مضى على صدورها ما يقارب سبعة عقود وسيلة للحوار. فقد أطلقت هذه الفتوى عام 1960 من قبل المرجع الشيعي الأعلى محسن الحكيم، فيما تتصل عدد من المرجعيات الشيعية منها، أو اتخذ مسافة منها، وكان من بين الشخصيات التي اتخذت موقفاً مغايراً محمد باقر الصدر، مؤسس حزب الدعوة الإسلامية.

ومع ذلك، نجد من يسوق هذه الفتوى لنا اليوم من دون أي خجل أو حياء، وكان التاريخ لم يتحرك، وكان المجتمع العراقي لم يتغير. وهي فتوى لو جرى توظيفها اليوم للتحريض على فئة سياسية أو اجتماعية، أو لتبرير الاعتداء عليها، لكان ذلك مدعاة للمساءلة القانونية، فضلاً عن التنديد به على المستويين الحقوقي والدولي.

لكن المعضلة لا تكمن هنا فحسب، بل في أن هذه الشخصيات تنتمي إلى أحزاب الإسلام السياسي الشيعي المتورطة، من قمة رأسها حتى أخمص قدميها، في الفساد والسرقة والنهب العام والتغيير الديموغرافي والقتل على الهوية. لقد حوّلت هذه الأحزاب حياة جماهير العراق إلى جحيم لا يُطاق، حتى إن أبرز قادتها، مثل نوري المالكي وهادي العامري، أقرّوا بالفشل السياسي، فيما قدّم الأخير اعتذاراً للشعب العراقي عما اقترفوه بحق جماهيره.

وهؤلاء الذين يتبجحون اليوم من قادة الإطار التنسيقي هم أنفسهم الذين منحوا الاحتلال الأميركي، قبل وصولهم إلى السلطة، صكاً على بياض للتدخل في شؤون العراق ومصيره، ثم استبدلوا، بعد الغزو والاحتلال، الهيمنة الأميركية بالنفوذ الإيراني. ولم يكتفوا بذلك، بل أوصلوا البلاد إلى وضع مالي واقتصادي بالغ الخطورة. فقد سلّموا خزينة العراق وهي ليست خاوية فحسب، بل مثقلة بالنهب والاستنزاف، فيما تحدّث رئيس الوزراء علي الزبيدي عن مديونية تُقدّر بنحو 150 مليار دولار.

ومع ذلك، نقول للسيد المحاور، الذي ينافس "السير هنري كافنديش" الذي اكتشف الهيدروجين في إعادة اكتشاف الحقائق، ولكن هذه المرة عبر إعادة تسويق فتوى "الشيوعية كفر وإلحاد"، إنه كان عليه أن يدرس التاريخ قليلاً قبل أن يشن حملته ضد الشيوعية ويعيد إحياء هذه الفتوى.

فقد قال في البرنامج إن الفتوى صدرت لأن الشيوعيين-الحزب الشيوعي العراقي- ارتكبوا جرائم في كركوك والموصل، أي على خلفية الأحداث التي أعقبت انقلاب الشواف ضد حكومة عبد الكريم قاسم عام 1959.

وردنا على الجرائم التي ارتكبت في ذلك الوقت هو محل ادانة واستنكار، أي كان ومن يقف ورائها. ولا بد من التذكير أيضاً بأن الفتوى المشار إليها استخدمت لتبرير التحريض على الشيوعيين، وأعقبها، بعد الانقلاب الدموي الذي نفّذه البعثيون والقوميون في شباط/فبراير 1963، قتل المئات من الشيوعيين. وقد تحوّل بيت احد المراجع الدينية محمد مهدي الخالصي في

إن الحلول التي تطرحها البرجوازية العالمية لإدارة أزماتها الاقتصادية والسياسية ما تلبث أن تصطدم في نهاية كل دورة بحروب ودمار كارثي. ولا يدفع ثمن هذه الصراعات سوى الطبقة العاملة والفقراء وكادحي العالم، الذين يتحولون إلى وقود للمحارق، أو يقعون ضحايا للتجهيز والنزوح، متحملين وحدهم وطأة المآسي والغلاء والفقر والجوع والبطالة.

إن الحلول الجذرية لإيقاف الصراعات والحروب الرجعية ليست بيد الطبقة البرجوازية، وإنما تكمن في صراع الطبقة العاملة والجماهير المحرومة ضد هذه البرجوازية نفسها؛ لإنهاء أسس نظامها الاقتصادي والسياسي القائم على استغلال الأغنياء للطبقة العاملة والكادحة. إن سبيل الخلاص يكمن في تحويل حروبهم الرجعية إلى حروب ثورية تحشد الطبقة العاملة والجماهير المحرومة في كل بقعة من بقاع العالم في مواجهة البرجوازيين والرأسماليين، بهدف إسقاط هذا النظام المبني على القهر والظلم والاضطهاد. إن الحراك الاحتجاجي المتصاعد في شوارع باريس والمدن الفرنسية الكبرى، والتظاهرات الحاشدة في تيرانا والمدن الهندية، بالتزامن مع الحشود المليونية في أمريكا في الفترات السابقة المناهضة لسياسات ترامب تحت شعار "لا للملوك"، يُضاف إلى ذلك الاحتجاجات العالمية المنددة بالسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، والانتفاضات العمالية ضد البطالة والغلاء في أماكن أخرى؛ فكل هذه الحركات ليست مجرد تعبير عابر عن الغضب، بل تمثل في جوهرها نهوضاً جماهيرياً واعياً يرمي إلى إرساء بديل تاريخي جديد، يقطع كلياً مع المنظومة البرجوازية السائدة.

في العراق أو في كردستان اليوم، لا يمكن إنهاء الأوضاع المأساوية والصراع الطائفي والقومي والفساد، وإنهاء الميليشيات المسلحة الرجعية بكل أطيافها وألوانها من الحشد الشعبي والأحزاب الدينية والقومية وقوات البشمركة، والغلاء والبطالة المليونية والجوع، بدون كنس كل المنظومة الحاكمة. إن التغيير الحقيقي يبدأ بالخلاص من المنظومة الحاكمة وإنهاء هيمنتها على المجتمع عبر حراك ثوري واجتماعي شامل. ويتطلب ذلك تقويض سلطة عائلتي البارزاني والطالباني في إقليم كردستان، وتطهير المجتمع من الميليشيات التابعة لهما. وأن يمتد هذا الحراك ليسقط سلطة الأحزاب الدينية والطائفية بشقيها الشيعي والسني، وميليشيات الحشد الشعبي المرتبطة بها، وصولاً إلى إنهاء النفوذ الديني والطائفي الرجعي عبر كنس جماهيري يزيل كل الرواسب المتخلفة المهيمنة على المجتمع. إن المجتمع العراقي والكردستاني بإمكانه القيام بهذه المهمة الصعبة إذا وجد نفسه منفصلاً ومستقلاً عن آفاق وأهداف الطبقة البرجوازية، وأن يوحد صفوفه بشكل مستقل عن صفوف الأحزاب والميليشيات الإسلامية والقومية والطائفية. إن وجود الحركة الاحتجاجية في كل مكان وبين الأطياف المحرومة المختلفة والعمال والكادحين، وكذلك وجود الحركة الشيوعية العمالية برويتها السياسية الواضحة وأهدافها العمالية والإنسانية النبيلة، كفيل بإنهاء المعاناة والقضاء على أزمة الرأسمالية في العراق في المقام الأول

حان الوقت للبديل العمالي للأوضاع الراهنة!

عادل أحمد

إن ما يحدث في أوكرانيا ومنطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، وفي السودان، وإذا نظرنا إلى التوتر بين أمريكا وأوروبا، والصراع بين أمريكا من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى، يتبين لنا أن ما يحدث في العالم ليس صراعاً عابراً أو مؤقتاً يمكن الوصول فيه إلى تفاهات وحلول ترضي الأطراف المتصارعة. بل هو صراع جوهري على تقسيم العالم وتقاسم مناطق النفوذ، بهدف الاستحواذ على مصادر الطاقة والمواد الأولية الكفيلة برسم الملامح الاقتصادية والسياسية للقرن الحالي.

كما أن قراءة فاحصة للأزمة في العراق وإيران تُظهر أنها لا تختلف في جوهرها عن بقية الأزمات العالمية؛ إذ تشبه الأزمات التي تقف وراء الحركات الاحتجاجية والتظاهرات الجماهيرية التي شهدتها دول مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا والنمسا والهند والولايات المتحدة. إن مصدر كل هذه الأزمات المتفاقمة، من غلاء وبطالة وجوع، يكمن في بنىوية الاقتصاد الرأسمالي وتناقضاته؛ إذ وصل إلى مرحلة يعجز فيها عن توليد الأرباح بالمعدلات التي يطمح إليها الرأسماليون، في وقت لم تعد الطبقة العاملة قادرة على تحمل المزيد من الضغط والتقصير من أجل زيادة أرباح الطبقة الرأسمالية. لذا تحاول الطبقة الحاكمة لمختلف الأقطاب، بكل إمكاناتها، الحفاظ على مكتسباتها، أو الاستحواذ على موقع أكثر تميزاً في التقسيم العالمي للنفوذ بضمن استقرار اقتصادها الرئعي واستمرار تراكم رأس المال. يمكن تفسير حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق ومنطقة الشرق الأوسط في سياق الصراع الرجعي للبرجوازية العالمية. ويتجسد هذا التنافس في صورة حروب ونزاعات بين الأقطاب الدولية الكبرى، بهدف الضغط المتبادل وانتزاع التنازلات لفرض الهيمنة والاستحواذ على مقدرات الشعوب وثرواتها. وتأتي هذه التحركات لإدامة تراكم رأس المال وأرباح الطبقة البرجوازية الطفيلية التي تقتات على حساب مقدرات الأمم الفقيرة ودمائها. بمعنى آخر، إن القوى الرأسمالية تخوض حروباً عالمية بالوكالة أو في جبهات متعددة لإخضاع بعضها البعض، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية والمفاصل الرئيسية التي تدير رأس المال العالمي.

وإذا كانت أوروبا هي المسرح الأساسي للحربين العالميتين الأولى والثانية، فإن تطور الرأسمالية المعاصرة وعولمتها قد نقلنا الصراع إلى أي بقعة تخدم بسط النفوذ والهيمنة. وهكذا قد يشتعل النزاع يوماً في فنزويلا، ويوماً في إيران، وتارة في الفلبين أو آسيا الصغرى أو منطقة القوقاز أو أي جزيرة ذات موقع استراتيجي؛ لكن الدوافع تظل واحدة، والغايات هي ذاتها التي أشعلت الحروب السابقة.



مطالب الانتفاضة مازالت مستمرة !

لا للغلاء والبطالة والفقر.. نعم للمساواة والضمان الاجتماعي والحياة

الكريمة!

لا للقمع الحريات.. نعم للحرية دون قيد أو شرط

نعم من أجل عراق علماني حر.. بلا سلطة طائفية، ولا محاصصة قومية

وطائفية!

لا للإفلات من العقاب، نعم لمحاسبة قتلة المتظاهرين

الحزب الشيوعي العمالي العراقي



مطالب الانتفاضة مازالت مستمرة !

توفير فرص عمل أو ضمان بطالة للأنثى و الذكور

تشريع قانون يساوي المرأة بالرجل مساواة تامة و برعى مصلحة

المحضون

اتخاذ العراق موقف الحياد من الحرب في المنطقة و عدم زجه في

الصراع القائم

الحزب الشيوعي العمالي العراقي